بيان للقيادة الفلسطينية تحمل فيه الحكومة الإسرائيلية مسؤولية العدوان الاستيطاني في رأس العامود في القدس. [مقتطفات]*

غزة، ١٩٩٧/٩/١٨

.....

ثانياً: إن العدوان الاستيطاني السافر الذي قام به غلاة المستوطنين بدعم وتواطؤ من الحكومة الإسرائيلية والأحزاب اليمينية يشكل خرقاً خطيراً ومدمراً لعملية السلام، ولا يمكن القبول به ولا يمكن السكوت عليه، وجماهير القدس الصامدة ستقاوم هذا العدوان الاستيطاني، حتى يخرج المستوطنون من رأس العامود، سواء كانوا مستوطنين متطرفين أو من المتدينين المسلحين، وقد جيء بهم الآن لتحويل منطقة رأس العامود إلى مستوطنة إسرائيلية وطرد سكانها بالسلاح والتهديد، وما حدث خلال الأيام الخمسة الماضية يكشف مدى التواطؤ بين أجهزة الحكومة الإسرائيلية وبين المستوطنين، ودون الحماية العسكرية من قوات الاحتلال من جيش وشرطة، ما كان يمكن بقاء المستوطنين ساعة واحدة في رأس العامود.

إن القيادة الفلسطينية تحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية هذا العدوان الاستيطاني السافر والمدمر لعملية السلام، وكافة النتائج الأمنية المترتبة على هذا العدوان الاستيطاني. وفي الوقت الذي طلبت فيه السيدة أولبرايت من الحكومة الإسرائيلية وقف الأعمال الأحادية وعلى رأسها الاستيطان، أقدمت هذه الحكومة على تقديم ردها على أولبرايت بهذا العمل الاستيطاني في قلب القدس، لتقطيع أوصال القدس الشرقية وعزلها وتهويدها تحت ضغط السلاح والاحتلال.

ثالثاً: إن الجريمة الاستيطانية في رأس العامود فضحت الحكومة الإسرائيلية وادعاءاتها الزائفة حول التزامها بالسلام وعملية السلام بهذا التواطؤ المكشوف مع المستوطنين كما أعلن المستوطنون أنفسهم بأن مكتب رئيس الحكومة وقيادة الشرطة كانت على علم مسبق بعملية الاستيطان في رأس العامود وكيف يمكن بعد هذا العدوان الاستيطاني في القدس الشريف الحديث عن الأمن والاستقرار، إن الأمن لا يمكن أن يتحقق في ظل الاستيطان بعد أن أدى هذا العدوان الاستيطاني إلى هذا التوتر الشامل في أوساط الشعب الفلسطيني وكيف تعجز الحكومة الإسرائيلية عن رؤية الخطر على الأمن والنظام العام الذي يمثله هذا العدوان الاستيطاني في رأس العامود وحركة الاحتجاج الجماهيري لم تتوقف منذ اللحظة التي وصل فيها المستوطنون بحماية الشرطة الإسرائيلية إلى البيوت الثلاثة في رأس العامود وحتى بعد أن وقعت الاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الاحتلال وسقط عدد من الجرحى الفلسطينيين.

---

* **المصدر:** القدس، ١٩٩٧/٩/١٩.

وفي هذا الإطار تؤكد القيادة أن هذه الأعمال العدوانية الأحادية الجانب هي السبب الرئيسي في أعمال العنف وفقدان الأمن وبدون إقلاع الحكومة الإسرائيلية عن هذه السياسة الاستيطانية العدوانية والمخالفة للاتفاقات فإن الاستقرار لن يتحقق ولا يمكن خلق الأجواء التي توفر الأمن للجانبين وتجعل للتنسيق الأمني ووظيفته في خدمة عملية السلام وليس في خدمة الاستيطان أن التنسيق الأمني الذي وافقنا على استئنافه لا يمكن أن يكون التزاماً من طرف واحد ولن يكون لهذا التنسيق أي فائدة ما لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بعملية السلام وبالاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

رابعاً: إن القيادة الفلسطينية التي نظرت بإيجابية لزيارة السيدة أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية وقررت إرسال وفدين فلسطينيين إلى واشنطن لمتابعة الحوار والاتصالات السياسية مع الإدارة الأميركية تعتبر تصرفات الحكومة الإسرائيلية رداً على دعوة أولبرايت بوقف الأعمال الأحادية الجانب وهي محاولة مكشوفة مفضوحة لتعطيل الدور الأميركي الذي أعلنت السيدة أولبرايت أنه يقوم على احترام وتنفيذ الاتفاقات وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام أن الحكومة الإسرائيلية تقوم بإحكام قبضة الاحتلال والاستيطان حول القدس الشريف وغيرها من أماكن الاستيطان لتضع الإدارة الأميركية ولقاءات واشنطن القادمة أمام الأمر الواقع الاستيطاني في القدس الشريف "الشرقية" والقيادة الفلسطينية تتوقع من الإدارة الأميركية ومن السيدة أولبرايت إذا أرادت للقاءات واشنطن أن تحقق النتائج المرجوة وللدور الأميركي أن يحتفظ بمصداقية أن تعلن بصراحة ووضوح أن الأعمال الأحادية الجانب هي أعمال غير شرعية ولاغية وأن القدس الشريف "الشرقية" هي أرض محتلة ينطبق عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكذلك الالتزام بخطاب الضمان الأميركي من جيمس بيكر. .....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/